

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تناولنا فى المحاضرات السابقة فى الكلية موضوعات
متعددة تتمثل فى:

- تعريف العلاقات الدولية
- أهمية الدولة فى العلاقات الدولية وتطورها
- الفرق بين العلاقات الدولية والسياسة الدولية
- الفرق بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية
- تطور العلاقات الدولية
- طبيعة النظام الدولى

العناصر الرئيسية للمحاضرة:

أولاً: خصائص تطور العلاقات الدولية

- ١- تعريف العلاقات الدولية
- ٢- خصائص تطور العلاقات الدولية

ثانياً: الفاعلين الدوليين

- ١- الدول
- ٢- الفاعلين من غير الدول

المبحث الأول

تعريف العلاقات الدولية

بات علم العلاقات الدولية من أهم فروع العلوم السياسية التي من خلالها يمكن دراسة وتحليل الظاهرة السياسية بكل أبعادها النظرية والواقعية، وبرغم أن دراسة العلاقات الدولية كمادة قائمة بذاتها من مواد العلوم السياسية لم تتخذ طابعاً عملياً إلا عقب الحرب العالمية الثانية - إلا أنها قد اتخذت خلال تلك الفترة الوجيزة نسبياً مكانة هامة طغت على الأفرع الأخرى للعلوم السياسية، ويرجع ذلك إلى الحيوية والديناميكية التي تتسم بها موضوعات تلك المادة، فضلاً عن الأهمية التي اكتسبتها تلك المادة جراء التقدم التكنولوجي الهائل في كافة المجالات خاصة في مجال الاتصال والمعلومات والمواصلات والتسلح.

وعلم العلاقات الدولية لم يعد مقتصرًا الآن على استقراء علاقات الدول والأحداث الدولية كما كان في السابق والذي كان يقترب من دراسة التاريخ الحديث، كما أنه لم يعد يركز إلى الاكتفاء بتفسير الظواهر الدولية الحالية وإيجاد المبررات أو التبريرات للسلوك الدولي، بل تخطى ذلك كله لينفذ قلب الحدث أو السلوك الدولي مستعيناً بأدواته التحليلية المستمدة من أفرع العلوم السياسية الأخرى بجانب أفرع العلوم الاجتماعية الإنسانية وعلى

رأسها علم النفس وعلم الاجتماع و علم الأجناس البشرية والجغرافيا والتاريخ والقانون الدولي والاقتصاد، يضاف إلى ذلك أساليب التحليل الكمي والإحصائي والقياس واستطلاعات الرأي والتي من خلالها ومعها يتحقق ليس فقط تحليل العلاقات الدولية بصورتها الراهنة - بل يمكن التنبؤ أو استشراف أو الوقوف على طبيعتها المستقبلية من خلال المعطيات المتاحة في حالة تحقق شروط أو افتراضات التحليل دون حدوث أحداث قاهرة أو فوق مستوى التوقع ، مع وضع وتحديد البدائل في حالة تغير الظروف والأحوال أو الافتراضات التي بنيت على أساسها تلك التحليلات.

ويعرف جون بورتون العلاقات الدولية بأنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتفسير من أجل التفسير والتنبؤ"، ويعرفها رينولدز "أنها تهتم بدراسة طبيعة وإدارة والتأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن إطار من الفوضى وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل"، ويعرفها ماكيلاند بأنها "دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات". .. أما رايت، فيقدم تعريفاً واسعاً للعلاقات الدولية، وينبع من نظريته إلى العلاقات الدولية بأنها "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أم غير رسمية"، ويرى فيريدرك هارتمان بأن مصطلح العلاقات

الدولية "يشمل على كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية"، ويعرفها مارسيل ميرل بأنها "كل التدفقات التي تعبر الحدود، أو حتى تتطلع نحو عبورها، هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول ولكن أيضاً على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود، كما تشمل على جميع الأنشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب... إلخ، ولكنها تشمل أيضاً وفي الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى: اقتصادية، إيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية... إلخ"، ويرى دانيال كولارد بأن دراسة العلاقات الدولية تضم "العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية".

وبالتالي تعرف العلاقات على أنها دراسة التفاعلات الدولية التي تتم بين الفاعلين الدوليين، ونلاحظ ما يلي:

١- كلمة دراسة تعني الدراسة العلمية التي تقوم على الوصف ثم التفسير والتنبؤ قدر الإمكان بال مسار المحتمل لهذه التفاعلات. هذه المهام ليس من السهل القيام بها في إطار التفاعلات الدولية ولكن ليس من المستحيل تحقيق ذلك.

٢- التفاعلات الدولية يقصد بها الأحداث المتتالية والمتراكمة التي تتكون من سلسلة من الأفعال وردود الأفعال من جانب الفاعلين الدوليين وتجاه بعضهم البعض. وهذه التفاعلات الدولية قد تكون تعاونية (مسواء كان التعاون في مجالات عسكرية أو اقتصادية أو سياسية) كأن تقوم دولتان بعقد اتفاقية تعاونية فيما بينها سواء في مجال سياسي أو اقتصادي (وقد تكون صراعية (مثال ذلك قيام حروب أو اشتباكات - طرد دبلوماسيين - توجيه اذاعي ذات طابع عدائي ضد دولة أخرى - التحريض على قيام أفعال معينة داخل الدولة.....). كما أن التفاعلات الدولية لا تكون بالضرورة سياسية مباشرة فقد تكون اقتصادية أو فكرية أو رياضية.

٣- الفاعلين الدوليين ليسوا بالضرورة دولا، فقد اتسع هذا المفهوم في الوقت المعاصر ليشمل:

المنظمات الدولية الكبرى (الأمم المتحدة)، التكتلات الإقليمية الكبرى (جامعة الدول العربية - اتحادات البترول)، والشركات متعددة الجنسية، وحركات التحرر الوطني. وهذا يعني أن معيار السيادة والذي كان سائدا لم يعد هو المحدد الرئيسي للفاعلين الدوليين في الوقت الحاضر، فقد كان هذا المعيار يقتصر على الدولة، أما الآن فقد أصبحت القدرة على التأثير هي المحدد الأساسي وحلت محل السيادة.

ويجب أن نؤكد على حقيقة ما يلي:

أولاً: هناك مشكله تتور بتعلق بتعدد المسميات التي تطلق على العلاقات الدولية (الشؤون العالمية - الشؤون الخارجية - السياسات الدولية - السياسات الخارجية)، ولكن الأكثر شيوعاً هي العلاقات الدولية والسياسات الخارجية، والسياسات الخارجية تختلف عن السياسات الدولية أو العلاقات الدولية حيث أن السياسات الخارجية هي عبارة عن البرنامج الذي يتبناه فاعل دولي معين من بين برامج أخرى متاحة من أجل تحقيق أهدافه على الساحة (وهي تتعلق بفاعل دولي واحد). ومن خلال تفاعل السياسات الخارجية تنتج السياسات الدولية، فالسياسات الدولية هي عبارة عن تفاعل هذه المجموعة من الفاعلين (مثل ذلك من خلال السياسات الخارجية بين مصر وأمريكا وتفاعلها تنتج السياسات الدولية المصرية الأمريكية). والبعض يرى أنه لا داعي للفرقة بين كل من السياسات والعلاقات الدولية، فلتكن هذه التفرقة مهمة للغاية، والبعض يرى ضرورة دمج المصطلحين لتصبح العلاقات السياسية الدولية. وبالتالي السياسة الخارجية هي القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية ولأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات. يعرفها مارسيل ميرل بأنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بعكس السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما

وراء البحار. والسياسة الدولية هي التي تهتم بعملية التفاعل بين دولتين أو أكثر. فالسياسة الدولية كما عرفها البعض هي أفعال وردود أفعال وتفاعلات بين وحدات تعرف بالدول القومية. إذن فالذي يحل سلوك دولة ما نحو البيئة الخارجية، هو يهتم أساسا بالسياسة الخارجية. أما الذي يرى أعمال دولة ما مجرد جزء من عملية تتكون من الأفعال أو الأعمال التي تصدر من دولة ما وردود الفعل أو الاستجابات من قبل دول أخرى فهو يهتم بالسياسة الدولية أو بعملية التفاعل بين دولتين أو أكثر. إذا في حقل السياسة الخارجية والسياسة الدولية محور التركيز هو الدولة. أما فيما يتعلق بمصطلح العلاقات الدولية فهو مصطلح يشير إلى كافة أشكال التفاعل بين وحدات المجتمع الدولي سواء كانت تلك الوحدات دولا أم لا. لذا فالعلاقات الدولية مثل السياسة الدولية تهتم بالتفاعل بين الدول القومية، إلا أنها في عملية تحليل التفاعل تشمل إلى جانب الدول عوامل أخرى مثل الاتحادات النقابية عبر الإقليمية والمنظمات الدولية والشركات العالمية، كما تشمل التجارة الدولية والقيم والمفاهيم والأخلاقيات الدولية.

ثانياً: العلاقات الدولية تتداخل بالمفهوم السابق كمجال معرفي بالضرورة مع العديد من الحقول والمجالات المعرفية الأخرى (الاقتصاد - التاريخ -

الاجتماع) كذلك هناك تأكيد على دراسة سياسات إدارة البيئة لأنها تعبر

عن التداخل بين العلاقات الدولية وفروع العلوم الأخرى.

ثالثاً: من ناحية أخرى يمكننا أن نتحدث عن التداخل بين العلاقات السياسية الدولية والسياسات الداخلية، فدراسة العلاقات الدولية لا يمكن أن نفصلها عن السياسات الداخلية، فالعلاقات السياسية الأمريكية تجاه بعض الدول يصعب دراستها بعيداً عن جماعات الضغط. ورغم هذا التداخل فالعلاقات الدولية لا تهتم بالسياسات الداخلية إلا بقدر تأثيرها على هذه العلاقات.

رابعاً: أن تعريف العلاقات الدولية كمجال يمكن أن يتم من خلال الحقول المعرفية التي يشتمل عليها، فمثلاً عند الحديث عن العلاقات الدولية ندرس قضايا السلام والحرب - تحركات الجيوش - توقيع المعاهدات - تكوين الأحلاف، فهذه المسائل تمثل موضوع هام في العلاقات السياسية وهو موضوع الأمن الدولي وهو يمثل جانب أساسي في دراسة العلاقات الدولية. فكانت دراسة العلاقات الدولية كحقل معرفي حتى السبعينات والثمانينات منصبة على دراسة القوى العظمى وعلاقاتها مع بعضها البعض. ومع بداية التسعينات وانهيار الاتحاد السوفيتي وقيام الحرب الباردة برزت العديد من القضايا الجديدة في مجال الأمن الدولي (فهناك العديد من الحروب الإقليمية والحركات الانفصالية)، كذلك فإن دراسات

السلام انضمت هي الأخرى إلى قضايا الأمن الدولي. إذا فقد اتسع الجانب الخاص بالأمن الدولي ليشمل الكثير من القضايا العسكرية والسياسية للدول الكبرى. هناك جانب آخر برز في دراسة العلاقات الدولية وهذا الجانب يتعلق بالاقتصاد السياسي الدولي كمجال معرفي ثاني لدراسة العلاقات الدولية. في السبعينات كان الاقتصاد السياسي الدولي ينصب على دراسة اقتصاد الدول الكبرى والعلاقات بين هذه الدول (على سبيل المثال سير المعاملات المالية بين كبرى دول العالم). ولكن مع نهاية السبعينات وخلال الثمانينات والتسعينات برزت قضايا الشمال والجنوب لتحل محل مركزا أساسيا في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي، كذلك برزت القضايا المتعلقة بالعالم الغني والفقير ويعنى هذا الفرع بدراسة الإعانات من الشمال إلى الجنوب، وكذلك القضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا والتجارة من الشمال إلى الجنوب، أيضا برزت الدراسات الخاصة بقضايا البيئة حيث ظهرت الاتهامات المتبادلة من كلا الجانبين الشمال والجنوب بشأن تلويث البيئة. وبالتالي فدراسة العلاقات الدولية كمجال معرفي أصبحت تضم الأمن الدولي والاقتصاد السياسي الدولي.

خامسا: دراسة العلاقات الدولية تدور غالبا حول سؤال هو لماذا، أي لماذا تحدث الأحداث الدولية على النحو الذي تتم عليه، ولماذا تقوم حرب

معينة؟ ولماذا توقع دولة اتفاقية مع دولة أخرى؟ ولماذا تستفيد دولة من اتفاقية أكثر من دولة أخرى. فعادة ما يهتم دارسي العلاقات الدولية بالإجابة على هذه الأسئلة، وهذه الإجابة تتم بطريقتين: الأولى تتبع تسلسل قصير المدى للأحداث والقرارات التي أدت إلى حدث معين، مثل أسباب قيام حرب الخليج الثانية. فالإجابة على هذا السؤال بهذه الطريقة هي أن صدام حسين اتخذ قرار الحرب، فهذا النوع من الإجابات يعد وصفياً. أما الطريقة الثانية تتمثل في محاولة الوصول إلى تفسيرات بعيدة المدى وغير مباشرة، فاندلاع حرب بهذه الطريقة قد نتظر إليها باعتبارها حالة لنمط علم حيث تندلع هذه الحروب نتيجة لمساقيات التسلح بين الدول. هذا النوع من الإجابة يعد نظرياً، ذلك لأن هذا النوع يضع حدث معين في إطار أكثر عمومية قابل للانطباق على العديد من الحالات. وفي الواقع نحن نحتاج إلى كلا النوعين من الإجابات وعادة ما يخلط الدارسين بين النوعين (الوصفي والنظري) فليس مطلوباً أن نصف الأحداث فقط وليس مطلوباً أن نستنتج نظريات عامة صعبة التصديق.

سادساً: العلاقات الدولية تمثل حقلاً عملياً أو تطبيقياً بمعنى أن هناك ارتباطاً في الدول المتقدمة بالتحديد بين المفكرين والدارسين من ناحية وبين صانعي السياسة الخارجية من ناحية أخرى، وهذا واضح في

الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحاول أن تستفيد من المفكرين والدارسين. وعادة يكون الباحثين الذين أكثر قربا من العملية السياسية، يكونوا أكثر اهتماما بالدراسات الوصفية التي تساعد في معالجة قضية معينة، أما الدارسين الآخرين فيكونوا أقل اهتماما بالوصف.

سابعاً: يعتبر مجال العلاقات الدولية مجالا يصعب التنبؤ فيه حيث يتسم بالكثير من الأحداث المتتالية والمعقدة والغير مستقرة. فلم يكن لأي باحث حتى أقرب الباحثين القدرة على التنبؤ بانتهاء الاتحاد السوفيتي والأحداث التابعة له. وربما نظرا لهذا التعتد وعدم القدرة على التنبؤ فإن الباحثين لا يتفقون على نظرية واحدة أو حتى على مجموعة من المفاهيم لتفسير العلاقات الدولية.

ثامناً: العلاقات الدولية هي تفاعلات ثنائية الأوجه أو تفاعلات ذات نمطين النمط الأول هو نمط تعاوني والنمط الثاني هو نمط صراعي إلا أن النمط الصراعي هو النمط الذي يغلب على التفاعلات الدولية برغم محاولة الدول إخفاء أو التكرار لتلك الحقيقة، بل أننا يمكننا القول أن النمط التعاوني الذي قد تبدو فيه بعض الدول هو نمط موجه لخدمة صراع أو نمط صراعي آخر قد تديره الدولة أو تلك الدول مع دولة أو مجموعة دول أخرى، فعلى سبيل المثال نجد أن الأحلاف والروابط السياسية بين

مجموعة من الدول هي في صورتها الظاهرية قد تأخذ النمط التعاوني بين تلك الدول برغم حقيقة قيامها لخدمة صراع تلك المجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى. أكثر من ذلك فإن النمط التعاوني للعلاقات بين دولتين (مثل تقديم العون والمساعدات الاقتصادية والعسكرية) قد يحمل في طياته محاولة من إحدهما التأثير على قرار الأخرى وتوجيه سياستها بما يخدم مصالحها أو تكبيلها بمجموعة من القيود التي تتراكم كنتاج للتأثير والنفوذ.

وفي ظل هذه الملاحظات التي تساعد في وضع تفسير للظاهرة

الدولية، يمكن تعريف العلاقات الدولية بما يلي:

- ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي.
- تفاعلات تتميز بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي وحدات دولية، وحينما نذكر كلمة دولية فإن ذلك لا يعني اقتصار الفاعلين الدوليين على الدول وهي الصورة النمطية أو الكلاسيكية التي كان ينظر بها للفاعلين الدوليين في العهود الماضية، فبجانب الدول هناك نوعان من الأطراف الدولية الأخرى التي تتشابه وتتفاعل في محيط العلاقات الدولية لدرجة لا يمكن معها تجاهلها طبقاً للنظرة التقليدية للفاعلين الدوليين.

- تهتم بمشكلات المجتمع الدولي والسياسات الخارجية للدول، يحدد مناطق الخطر ومواضع الضعف ويشير إلى الخلل لنقادي الخطر وتعويض الضعف.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف شامل وجامع للعلاقات الدولية يتفق حوله جميع الباحثين والمختصين، فإن الاطلاع على هذه التعريفات يوضح لنا أن العلاقات الدولية هي:

- ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية، إذ استخدم معظم المختصين عبارات مطلقة وشاملة لتعريفها
- لا تشمل على العلاقات الرسمية بين الدول فقط، وإنما تشمل على العلاقات غير الرسمية أيضاً.

- حينما نتحدث على العلاقات الدولية فإننا غالباً مانقصد العلاقات بين الدول ، و لكن العلاقات الدولية هي انعكاس لعدد كثير من الاتصالات بين الأفراد و نشاطات المنظمات الدولية و المؤسسات.
- العلاقات السياسية الدولية هي تلك العلاقات التي لها تأثيرات سياسية.

المبحث الثاني

الفاعلين الدوليين

لقد طرأ تغيرا كبيرا على الفاعلين الدوليين، ففي البداية كانوا مقصورين على الدول فقط، أما في الوقت المعاصر أصبحت تتكون من فئات كثيرة. ولذلك كان من السهل في الماضي عندما نتحدث عن الفاعلين الدوليين أن نحدد بهم باعتبارهم الدول وبصفة خاصة حكومات هذه الدول، ولكن في الحقيقة أصبحت الساحة الدولية مليئة بالعديد من الفاعلين، على سبيل المثال (الشركات متعددة الجنسيات - المنظمات الحكومية - جماعات المصالح - الجماعات الإرهابية - جماعات المضاربين - المنظمات الدولية مثل منظمة السلام ومنظمة العفو الدولية).

أولاً: الدول

تعتبر الدول أكثر الفاعلين الدوليين أهمية في العلاقات الدولية، والدولة عبارة عن كيان أرضي يسكنه شعب وتحكمه حكومة، وتقوم هذه الحكومة بممارسة السيادة على هذا الإقليم فتسن القوانين وتقوم بتنفيذها ويتم الاعتراف لهذه الدولة بالسيادة من جانب الدول الأخرى. وبالتالي من الناحية القانونية تشير السيادة إلى تلك الخاصية التي تخول صاحبها أن يكون في وضع يسمح له بأن يقود ويضغط دون أن يقاد أو يضغط عليه من أي طرف، وتقتصر هذه الخاصية القانونية على الأشخاص الاعتباريين الذين

تتوافر فيهم الخصائص الثلاثة (أرض - شعب - حكومة) فهذه السمة خاصة بالدول.

وهذه الخاصية تمنح من يمارس السلطة - سلطة ضخمة وتضفي على الدولة هيبة وتجعل منها أساس القانون وركيزته الأولى. وفي هذا الإطار يتم الاعتراف بحق الدولة في (التعاقد - التمثيل الدبلوماسي - التقاضي أمام العدالة) وتتمتع الدولة بسلطة مطلقة ومنفردة في فرض سيادتها على الإقليم الخاص بها، مما يعنى احتكارها لإصدار القوانين والأوامر وتنفيذها. وأخيرا فقد أدعى هذا البناء القانوني إلى اعتبار جماعة الدول المصدر

الرئيسي للقانون الدولي. ويجب أن نلاحظ ما يلي:

- في الحياة السياسية عادة ما يتم استخدام مفهومي الأمة والدولة بشكل مترادف. فعلى سبيل المثال يظهر ذلك في استخدام كلمة الأمة في كل من عصبة الأمم والأمم المتحدة. ولكن على الرغم من ذلك فإن هناك من يرى أن مفهوم الدولة هو الأكثر موضوعية لأن الدولة تقوم على معايير محددة (أرض - حكومة - شعب) على عكس مفهوم الأمة والذي يمثل مفهوم غامضا ولا يوجد اتفاق على تعريف واحد له.
- أيضا عادة ما يحدث خلط بين الدولة والحكومة، فنحن نقصد بالحكومة القائد في هذه الحكومة، وهذا القائد يختلف من دولة

لأخرى، فقد يكون في دولة معينة هو الرئيس (النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية) وقد يكون في دولة أخرى هو رئيس الوزراء (إسرائيل) وقد يكون الرئيس رئيس فعلى ويكون رئيس الوزراء رئيس شكلي كما هو الحال في العديد من الدول. ومن الناحية الواقعية هذا الكلام نجد أنه غير حادث في الواقع إلى حد كبير. ففي مواجهة المساواة أمام القانون نجد عدم المساواة في الواقع وهذا من السهل إدراكه عند ملاحظة عمق التباين في قوة الدول سواء من حيث (المساحة - عدد السكان - القدرات العسكرية و الاقتصادية - الموقع الجغرافي) . ووفقا لهذه المعايير والمقاييس نجد (دول عظمى - دول صغيرة) وفي الوسط نجد عدد من الدول الوسطية أيضا تختلف الدول من حيث تماسكها الاجتماعي وصلابة جبهتها الداخلية ، فهناك على الساحة الدولية مجموعة من الدول وصلت إلى درجة من التفكك والفوضى يصعب معها إطلاق كلمة دولة عليها. على الجانب الآخر هناك دول تتمتع بالاستقلال الكامل ولا يوجد تهديد داخلي فيها، وفيما بين هذين الطرفين توجد دول تتعرض لبعض الضغوط وإن لا تصل إلى حد الانفجار كذلك فإن هناك عدة دول تفككت تماما بفعل عديد من العوامل (على سبيل المثال : الاتحاد السوفيتي - يوغسلافيا - تشيكوسلوفاكيا). ونخلص

من ذلك إلى حقيقة أن الأسرة الدولية شديدة التباين فإذا ما نظرنا إلى وضع كل دولة باعتبارها فاعل دولي على الساحة الدولية يتضح أن هناك تساوى قانوني لهذه الدول إلا أن هناك فروق ضخمة فيما بينها يتبين معها أن هناك مجموعة من الدول الكبيرة ومجموعة من الصغيرة، ومجموعة من الأغنياء ومجموعة من الفقراء الأمر الذي يجعل من الصعب المساواة السيادية بين الدول وذلك من الناحية الواقعية.

ثانيا: الفاعلين من غير الدول

في الواقع من الممكن تصنيف هؤلاء الفاعلين إلى أكثر من فئة:

- الفاعلين تحت القومية
- الفاعلين عبر قوميين وهذا التصنيف ينقسم إلى فاعلين يسعوا إلى تحقيق الربح وفاعلين لا يسعوا إلى تحقيق الربح

١- الفاعلون تحت القوميين

نجد أنه في داخل كل دولة عادة ما يوجد مجموعات من المصالح (جماعات مصالح) تسعى للتأثير على السياسات الخارجية لدولها، فالسياسات الخارجية لهذه الدول عادة ما تتعرض للضغط من جانب هذه الجماعات

والتي تسعى دائما لمصلحتها وتحاول أن توجه سياسات دولها في الوجهة التي يمكن أن تحقق هذه المصالح (مثال ذلك) المزارعين في أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية حيث استطاعوا تنظيم أنفسهم في تكتلات من أجل الضغط على دولهم من أجل مراعاة مصالحهم في مفاوضاتها التجارية. يتضح ذلك أيضا في صناعة السيارات والتبغ في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مراعاة مصالحهم مثال ذلك فتح أسواق لهم في الخارج أو تقليل الواردات إلى الداخل.

وربما يعتقد البعض أن هذا الضغط ليس على هذا النحو وأن الأمر يتوقف على مجرد محاولة تقريب هذه المصالح ، فالحكومة في النهاية عليها أن توازن بين المصالح المختلفة ثم تصيغ سياساتها في النهاية بقدر من الاستقلالية.

وفي هذه الحالة يقال أن النظم غير الديمقراطية تتمتع بميزة أكبر في هذا المجال لان سياساتها الخارجية تتمتع بقدر أكبر من الاستمرارية لأنها لا تعكس غالبا سوى وجهة نظر الفئة المسيطرة على الحكم والتي غالبا ما تكون الجيش. إذن فإنه نتيجة استمرار هذه النخبة الحاكمة (الجيش) فأنها تستطيع صيغ قدر كبير من سياساتها الخارجية بقدر من الاستمرارية، ولكن من الناحية الواقعية هذه الاستمرارية قد تصل إلى حد الجمود وعدم القدرة

على مساندة التغيرات الحادثة في النظام الدولي ، أي أن هذه المسألة قد تكون
ميزة ظاهرية ولكنها في الحقيقة عيبا.

- ومن البديهي أنه لا يمكن اعتبار الأحزاب السياسية أو النقابات أو
الشركات أو الجماعات السياسية النشطة بمثابة فاعلين دوليين على نحو
كامل ، لكن ما تقوم به من مبادرات يلقي بثقله على قدرة الحكومات في
اتخاذ القرارات.

٢- الفاعلين عبر القوميين

الفاعل عبر القومي هو عبارة عن مجموعة من ممثلين من دول
مختلفة يجمعهم إطار واحد لأنهم يسعون إلى تحقيق هدف مشترك . وتعمل
هذه المجموعة عبر حدود الدولة عن طريق الشراء والبيع (كرجال الأعمال)
أو تكوين شركات للقيام بأعمال في دول أخرى وهذا النشاط من شأنه إيجاد
نوع جديد من العلاقات بين الدول.
وينبغي ملاحظة أن الجماعات داخل الدول المتشابهة في مصالح
وخواص معينة بمجرد أن يمتدوا نشاطهم إلى خارج الدولة يصبحوا فاعلون
عبر قوميون. ومن الفاعلين عبر القوميين ما يلي:

* الشركات متعددة الجنسية

الشركات متعددة الجنسية أصبح منها الآلاف في العالم وأصبحت ذات أهمية كبيرة في الوقت الحالي مع تزايد عددهم. ولكن هذه الشركات لا تتفق في مصالحها مع مصالح أي دولة - سواء الدولة الآتية منها (الدولة الأم) أو الدولة التي تعمل فيها - تمام الاتفاق بل على العكس، وذلك نظرا لأن هذه الشركات لا يحكمها في عملها سوى هدف تحقيق الربح على عكس الحكومات التي لا يحكمها هذا الهدف فلهذا أهداف أخرى تسعى لتحقيقها كالأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يعمل في الشركات متعددة الجنسية آلاف من العمال وتملك موارد ضخمة وتتمتع بدرجة عالية من الكفاءة وتمتلك التكنولوجيا الحديثة. وهذه الشركات تخدم الدول النامية من خلال تقديم الاستثمارات وتشغيل العمال للدولة التي تعمل بها. كما تقدم لهذه الدول نوع من الدخل سواء في شكل ضرائب أو اقتسام للإرباح أو غير ذلك. وكذلك تقدم هذه الشركات للدول كثير من الخدمات وذلك عن طريق تقنين عملها واستمرار واستقرار الأسواق، وبالتالي فهناك علاقة مصلحة متبادلة بين الدولة والشركات متعددة الجنسية.

* المنظمات غير الحكومية

نشأت المنظمات غير الحكومية بهدف دعم روابط التضامن بين أشخاص أو جماعات خاصة عبر الحدود بين الدول. ويفترض أن هذه المنظمات تتمتع بالحياد الإيديولوجي أي ليس لها أي أهداف سياسية. وإنها ذات أهداف إنسانية أو علمية. ولكن حقيقة فإن هذه المنظمات قد يكون لها في أحيان كثيرة أهداف تبعد عنها حيادها السياسي بحيث أنها في سبيل تحقيق أهدافها قد تمس سياسة الدولة.

وتمتلك المنظمات غير الحكومية عادة موارد ضخمة وتتفاعل مع الدول ومع الشركات متعددة الجنسية وأصبح معترف لها بوضع معين في إطار المنظمات الدولية كالأمم المتحدة باعتبارهم فاعلين شرعيين. ومن الأمثلة الأخرى على المنظمات والهيئات المهنية والعلمية والرياضية المختلفة منظمات حقوق الإنسان، وعادة ما يحدث نوع من التوتر بين هذه المنظمات وبين الدول وخاصة المنظمات ذات الطابع الإنساني والخدمي فهذه المنظمات لم تعد تكتفي بتقديم خدماتها للجماعات المحتاجة إليها، ولكن أصبحت تجعل من نفسها رقيب على الدول وأصبحت تبين وبشكل علني الانتهاكات التي تقتربها هذه الدول في مجال حقوق الإنسان فعندما يصدر التقرير السنوي لهذه المنظمة يحدث نوع من التوتر الشديد بين تلك المنظمة ودولها.

ومع ذلك فهناك نوع آخر من هذه المنظمات تتمتع بقدر أكبر من العلمية مثل منظمة أطباء العالم، حيث تتدخل هذه المنظمات في حالة الحروب مثل الحرب في الصومال ورواندا. وهذه المنظمات عادة ما تتعرض لقدر كبير من الضغط من جانب الجماعات المتحاربة المختلفة والتي تحاول أن تجتذب هذه المنظمات لصفها.

وتشكل ظاهرة إحياء الجماعات الدينية جانبا جديدا من المنظمات غير الحكومية لأن هذه الجماعات الدينية إلى حد كبير نشطت وأصبحت تشكل تحدي خطير للحكومات وذلك ليس على مستوى الإسلام فقط وإنما على مستوى الكنائس. ومن ناحية أخرى فإن الغرب يرى في القوي الأساسية الأصولية تحدي للقيم الغربية.

وبشكل عام فإن الشركات متعددة الجنسية والمنظمات غير الحكومية لا يمكننا إن نقول أنها منافسة للدول فهي شركاء للدول أكثر منها منافسة فهي تعمل على أن يكون لها دور على الساحة الدولية دون أن تتحي الدول من مكانها.

ولكن كل التخوف يأتي من الجماعات الخفية والتي تعمل في الظل مثال ذلك عصابات المافيا - جماعات غسيل الأموال - الجماعات الإرهابية.

* المنظمات الحكومية

هي عبارة عن مجموعة من حكومات الدول التي تتفق علي إنشاء منظمة معينة من اجل تحقيق مصالح معينة أو من اجل خدمة هدف معين. وتختلف هذه المنظمات من حيث عضويتها، فقد تشمل على كل دول العالم مثل منظمة الأمم المتحدة، وقد تضم مجموعة معينة من دول العالم مثل منظمة الأوبك. وتختلف أهداف المنظمات الحكومية تبعاً لأشكالها فقد تكون لها أهداف اقتصادية مثل منظمة الأوبك وقد تكون لها أهداف عسكرية مثل الناتو وقد تكون لها أهداف سياسية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.